مجتمع

واشنطن: تعزيز فرص اللجوء لضحايا العنف الأسري

ألغى وزير العدل الأميركي ميريك غارلاند قراراً يعود إلى عهد الرئيس السابق دونالد ترامب، جعل من الصعب على ضحايا العنف الأسري وعنف العصابات الحصول على حقّ اللجوء. يأتي ذلك في أحدث تحرّك للرئيس الحالي جو بايدن بهدف إنشاء «نظام هجرة أكثر إنسانية». وقد رحّب مدافعون عن الحقّ في الهجرة بقرار غارلاند، مشيرين إلى أنّه سوف يساعد في استعادة الحماية لطالبي اللجوء. يُذكر أنّ مهاجرين كثراً من أميركا الوسطى والمكسيك يطلبون اللجوء بسبب تعرّضهم إلى عنف أسري وعنف عصابات. (رويترز)

نتائج أولية مخيّبة للآمال للقاح «كيورفاك» الألماني

أعلنت شركة «كيورفاك» الألمانية أنّ فعالية لقاحها الذي تطوّره ضدّ كوفيد-19 بلغت، وفقاً لنتائج مؤقتة، نسبة 47 في المائة فقط، في انتكاسة أعادتها إلى شمول التجارب السريرية في مرحلتها الأخيرة عدداً كبيراً من الطفرات الفيروسية. وأفادت الشركة في بيان، بأنّ الفعالية بلغت 47 في المائة ضدّ فيروس كورونا الجديد، بالتالي فهو لم يستوفِ معايير النجاح الإحصائي المحدّدة مسبقاً. لكنّ الرئيس التنفيذي للشركة فرانتز فيرنر-هاس أشار إلى أنّ «الفعالية الشاملة للقاح قد تتغيّر». (فرانس برس)

هل تلحق إندونيسيا بالهند؟

في وقت تتزايد الإصابات بفيروس كورونا الجديد في إندونيسيا، أمر رئيس البلاد جوكو ويدودو السلطات بتسريع حملة التحصين ضدّ كوفيد-19، في حين حذّرت منظمة الصحة العالمية من الحاجة إلى زيادة القيود الاجتماعية وسط موجة جديدة من الفيروس ناجمة عن المتحوّرات المقلقة، لا سيّما المتحوّر الهندي. وصرّح ويدودو بأنّ ثمّة «حاجة إلى تسريع التحصين من أجل تحقيق المناعة المجتمعية». وأوضح أنّه طالب وزراء حكومته والحكومات المحلية بزيادة عدد الأشخاص الذين يتلقّون اللقاحات المضادة لكوفيد-19 يومياً إلى مليون شخص بحلول الشهر المقبل، علماً أنّ إندونيسيا تزوّد حالياً نصف مليون شخص يومياً باللقاحات.

وتهدف إندونيسيا، رابع أكبر دولة في العالم لجهة عدد السكان، إلى تحصين أكثر من 181 مليون شخص من أصل 270 مليوناً بحلول مارس/ آذار 2022، مع العلم أنّ 11,8 مليوناً تحصّنوا بالكامل في حين تلقّى 9,6 ملايين الجرعة الأولى. وتُظهر البيانات الحكومية في جاكرتا أنّ عدد أسرّة المستشفيات المشغولة قفز إلى 75 في المائة هذا الأسبوع، في حين كان 45 في المائة في الأسبوع الماضي. وفي تقريرها، أشارت منظمة الصحة العالمية، أمس الخميس، إلى أنّ الزيادة الكبيرة في معدّلات إشغال الأسرّة في البلاد تمثّل مصدر قلق كبير وتتطلّب تنفيذ تدابير صحية واجتماعية أكثر صرامة، بما في ذلك قيود اجتماعية واسعة النطاق. (**أسوشييتد برس**)

(ازوار ايبانك/ فرانس برس)

زراعة وتربية دواجن في مخيم عين الحلوة

صيدا ـ **انتصار الدنان**

يحرص متطوعو مؤسسة جفرا على الاعتناء بالدجاج الذي يُربّى على أسطح البيوت في مخيّم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا جنوبي لبنان، وتقديم كلّ ما يلزم من غذاء ورعاية له بهدف المحافظة على صحته وسلامة إنتاجه، تمهيداً لتسليم هذه الدواجن إلى عدد من العائلات الفلسطينية التي تقطن المخيّم، فتستفيد منه في إطار المشروع الذي تقدّمه مؤسسة جفرا. ويوفّر فريق جفرا لتلك الأسر الدعم الكامل والمتابعة من قبل اختصاصيين لضمان تقديم الرعاية التامة للدواجن وصولاً إلى تأمين العلف الخاص وغيره من المستلزمات. كذلك فإنّ المؤسسة تنفّذ مشروعَين آخرَين في المخيّم، وهما تربية المواشي وزراعة الأسطح بالتعاون مع «فيلت هونغر هيلفه» أو الوكالة الألمانية لمكافحة الجوع.

ويتحدّث مدير مؤسسة جفرا، وسام سباعني، عن هذه المشاريع، علماً أنّه يتابع شؤون المؤسسة في سورية ولبنان واليونان، موضحاً أنّ «جفرا مؤسسة شبابية فلسطينية، والعمل فيها هو لبناء القدرات الشبابية وتعزيز صمود اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات». يضيف سباعني لـ«العربي الجديد»: «لقد استفدنا من الزراعة في المناطق، تحديداً في سورية ولبنان وقطاع غزة، لأنّنا تحت حصار. وقد درسنا تجربة الانتفاضة لتعزيز صمود المخيمات. وواحد من الأمور التي اتّبعناها هو التعليم البديل، أي المدارس البديلة. فالاحتلال أغلق المدارس والجامعات، بالإضافة إلى الاقتصاد المحلي. وفي غزة، الناس متطورون بشكل كبير في مسألة الزراعة، وفي الضفة الغربية أُجبروا على مواجهة الاحتلال من خلال إنشاء آليات خاصة». ويتابع سباعني: «على سبيل المثال، ثمّة تصوّر إلكتروني اليوم لعدد من الشبان حول المستوطنات الصهيونية، وحول كيفية استعادة هذه المستوطنات بعد تحريرها. كذلك نستطيع الاستفادة من تجربة العدو في الزراعة، لذلك نحن نقوم بالتجربة ذاتها في لبنان، إذ إنّ نسبة الفلاحين الذين لجأوا من فلسطين إلى لبنان تصل إلى 70 في المائة. وبما أنّه لا مساحات زراعية في المخيمات الفلسطينية في لبنان، نعمل على زراعة الأسطح. لكنّنا نملك أرضاً زراعية في منطقة البقاع، نزرعها ونعمل على التدريب الزراعي فيها».

ويشرح سباعني أنّ «زراعة الأسطح في المخيمات هي لمواجهة الأوضاع الاقتصادية الصعبة، وفي الوقت نفسه لمواجهة احتمال قيام حصار ما. ونحن اليوم نعمل على زرع 40 سطحاً في مخيّم عين الحلوة ومخيّمَي برج البراجنة (الضاحية الجنوبية لبيروت) وشاتيلا (بيروت). وقد بدأت هذه الأسطح تنتج زراعياً. صحيح أنّ هذه الزراعة لا تكفي للعيش، لكنّها لتعميم ثقافة الزراعة. والفكرة من الزراعة هي أن ننتج لاحقاً كميات أكبر لأنّنا نعمل على تصنيع الأغذية، أي إعداد المونة البيتية. وقد بدأنا بالفعل في مخيّم برج البراجنة بإعداد المونة من قبل نساء في المخيّم، تحضيراً لتسويق منتجاتنا. كذلك لدينا مشروع للتدريب على التسويق، وفكرة إنشاء تعاونيات للبيع. ولدينا مشاريع لتربية الدواجن في المخيمات وكذلك تربية المواشي، حتى يؤمّن كلّ شخص اكتفاءه الذاتي. وبدأنا بالفعل العمل في كلا المشروعَين في مخيّم عين الحلوة».

من جهته، يقول إبراهيم الجنداوي وهو مدرّب زراعي في مؤسسة جفرا لـ«العربي الجديد» إنّه «منذ ثلاث سنوات وأنا أعمل في التدريب على الزراعة في المؤسسة، وأدرّب حالياً شباناً في مخيّمات برج البراجنة ونهر البارد (شمالي لبنان) والبقاع (شرقي لبنان)، ليصبحوا مدرّبين بدورهم. وقمت بالتدريب على الزراعة المستدامة في كلّ مخيّم، ونحن نزرع نحو 50 شتلة». يضيف الجنداوي: «كذلك عملت على تدريب أصحاب الأسطح على كيفية إعداد السماد العضوي من النفايات المنزلية، علماً أنّنا نستفيد من النفايات للزراعة من خلال مشروع النظافة الذي ننفّذه بالاتفاق مع أونروا (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين). وقد بدأنا المشروع في مخيّم عين الحلوة، في نهاية شهر ديسمبر/ كانون الأول من عام 2020، لأنّ لهذا المخيم خصوصية مختلفة عن باقي المخيّمات، إذ يصعب إدخال المواد والمستلزمات اللازمة للزراعة، من تراب وخزانات مياه وغيرهما». أمّا أحمد عبد الهادي وهو منسّق مؤسسة جفرا لمشروع الزراعة في مخيّم عين الحلوة، فيقول لـ«العربي الجديد»: «لدينا تسعة مستفيدين هنا، سبعة لزراعة الأسطح واثنان زراعة أرض. وإنتاج كلّ سطح يكفي لثلاث أو أربع عائلات، والناس كانوا جاهزين لتقديم الأسطح». وعن الدواجن والمواشي، يوضح: «لقد بدأنا المشروعَين في المخيّم ليستفيد المتقدّم للمشروع من هذه الحيوانات الداجنة ومن لحوم الخراف التي سوف تشكّل للمستفيد اكتفاءً ذاتياً له ولأسر في محيطه».

متعة وإفادة

تستفيد الحاجة نجاة حجير في مخيّم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين، من زراعة سطح منزلها مع زوجها المتقاعد في ظلّ الوضع الاقتصادي الصعب. تقول: «نستفيد من المنتجات الزراعية ونستمتع بالعمل». أمّا الحاجة أمّ محمد، فتستفيد من زراعة قطعة أرض لها بالقرب من منزلها في المخيّم ذاته، كانت مكباً للنفايات قبل المشروع.

تحقيق

تتوجّه أنظار العالم كله اليوم صوب الانتخابات الرئاسية في إيران. وبعيداً عن المعطيات السياسية الخاصة بها، تبرز قضية مشاركة المرأة في الانتخابات لجهة ترشّحها

المرأة الإيرانية

مشاركة بلا ترشح في الانتخابات الرئاسية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

تمثّل المرأة الإيرانية وحقوقها واحدة من أبرز القضايا الساخنة في خلال حملات الانتخابات الرئاسية في البلاد التي تجري اليوم الجمعة، في الثامن عشر من يونيو/ حزيران، والتي يقتصر فيها التنافس على المرشّحين من الرجال دون النساء اللواتي تأتي أصواتهنّ في الغالب ذات تأثير حاسم في ترجيح كفة نتائج مثل هذه الانتخابات لمصلحة هذا المرشّح أو ذاك.

وفي خلال 13 استحقاقاً رئاسياً في إيران، مع أحتساب دورة 2021، منذ انتصار الثورة الإسلامية في عام 1979، لم تكن أيّ امرأة من بين المرشّحين الذين يعطيهم مجلس صيانة الدستور المخوّل الإشراف على الانتخابات، الأهليّة لخوض السباقات الرئاسية. يأتي ذلك علماً أنّ لا نصّ قانونياً صريحاً يمنع الإيرانيات من الترشّح للانتخابات الرئاسية. يُذكر أنّ ما تنصّ عليه المادة 115 في الدستور الإيراني حول مواصفات رئيس الجمهورية والذي يوحي بضرورة أن يكون الرئيس «رجلاً سياسياً ومذهبياً»، ما زال يُعدّ غامضاً بعد أكثر من أربعة عقود، على الرغم من تفسيرات تبيّن أنّ المقصود من «الرجل» في المادة هو أن يكون المرشّح شخصية سياسية وليس جنس المرشّح. في المقابل، كان المتحدث باسم مجلس صيانة الدستور عباس علي كدخدائي قد صرّح، في مقابلة تلفزيونية قبل مدّة، بأنّ المجلس لا يمانع أن تسجّل النساء ترشيحاتهنّ للانتخابات الرئاسية وأن يدرسها إلى جانب ترشيحات الرجال، «لكنّه حتى الآن لم يسبق أن تمّت المصادقة على أهليّة النساء» للترشّح.

وتشكّل النساء نحو نصف عدد سكان إيران البالغ 85 مليون نسمة، وهو ما ينعكس كذلك في تناصف عدد الناخبين من الجنسين تقريباً، إذ إنّه من بين 59 مليوناً و310 آلاف و307 ناخبين إيرانيين في الانتخابات الحالية، يبلغ عدد الناخبات 29 مليوناً و330 ألفاً و269 ناخبة، ما يعني أنّ عدد الناخبين الذكور يزيد عن عددهنّ بنحو 650 ألفاً فقط.

سبب بسيط وآخر معقّد

وفي السباق الانتخابي الحالي، قدّم 592 إيرانياً أوراق ترشيحهم، من بينهم 40 امرأة، لكنّ مجلس صيانة الدستور رفض منح معظمهم الأهليّة وصادق فقط على أهليّة سبعة مرشحين ليس من بينهم أيّ امرأة كما العادة. ولم تكن من بين الإيرانيات اللواتي سجّلن ترشيحهنّ، شخصيات نسائية بارزة. ويبدو أنّ السبب يعود إلى قناعة بين النساء برفض طلباتهنّ.

الناشطة الإيرانية فروز رجائي فر تحمل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية وهي من الطلاب الإيرانيين الذين شاركوا في السيطرة على السفارة الأميركية إبان الثورة واحتجاز الرهائن الأميركيين الاثنين والخمسين. تقول لـ«العربي الجديد»، إنّ غياب ترشّح النساء «له سبب بسيط وآخر معقد». وتشرح أنّ الأوّل البسيط يتمثّل في أن «النساء اللواتي قدّمن طلبات ترشيحهنّ لم يكنّ بمستوى معايير مجلس صيانة الدستور، تماماً كما هي حال رجال كثيرين معروفين سياسياً وعلمياً لم يجتازوا فيلتر المجلس». أمّا «السبب الثاني الأكثر تعقيداً»، فتشير رجائي فر إلى أنّه «تاريخي» ويرتبط بـ«انعدام الفرص المتساوية للترقي والتقدم بين النساء والرجال». تضيف أنّ ذلك «تسبّب تاريخياً في امتلاك النساء قدرات أقلّ من الرجال لإدارة الشؤون التنفيذية». وتعيد رجائي فر غياب المرأة في المناصب العليا إلى «تقسيم تاريخي للوظائف والمسؤوليات بين الرجال والنساء في إيران»، مؤكدة أنّ «هذا الوضع ليس محصوراً في إيران إنّما يُسجَّل في الدول الإسلامية بل على الصعيد العالمي وفي مختلف الثقافات». وتشير إلى أنّ المرأة وبسبب هذا الإرث التاريخي، «وعلى الرغم من امتلاكها قدرات متعددة علمياً واجتماعياً، فإنّها في حاجة إلى إثبات نفسها وجدارتها». وعمّا إذا كان غياب المرأة الإيرانية عن الترشيحات الرئاسية يؤثّر في مشاركتها بالتصويت، تقول رجائي فر إنّ «تأثير هذا العامل ليس ذكياً، لأنّه حتى في الولايات المتحدة الأميركية التي تسبق إيران في الانتخابات الرئاسية بنحو 200 عام، لم تصل أيّ امرأة إلى هذا المستوى، علماً أنّ لا مانع قانونياً كذلك». وتعبّر رجائي فر عن املها في أن «تزداد حظوظ الإيرانيات مستقبلاً لتولّي مناصب عليا واختيار إحداهنّ كرئيسة للجمهورية، بعد تطوّر قدراتهنّ كيفاً وزيادة المديرات الكفوءات كمّاً»، مؤكدة «وجوب اعتماد إدارة البلاد على حكم الجدارة وليس على جنس المدراء».

وعود غير قابلة للتحقيق

في المقابل، ثمّة رأي مختلف للبرلمانية الإيرانية السابقة الإصلاحية بروانة سلحشوري، الحاصلة على شهادة دكتوراه في علم الاجتماع وهي أستاذة جامعية. في ما يتعلق بأسباب غياب المرأة الإيرانية بين المرشحين للرئاسة، تقول إنّ «مجلس صيانة الدستور مؤسسة سياسية ويقرّر بعيداً عن الأسباب التاريخية. وفي حال أعطى المجلس الأهليّة لمرشّحات وشاركنّ في التنافس وحصلنّ على أصوات زهيدة، فحينئذ يمكننا الحديث عن الجذور الاجتماعية للمسألة». وفي الوقت ذاته، لا تستبعد سلحشوري أن تتأثّر قرارات مجلس صيانة الدستور في منح الأهليّة للمرشّحين بـ«الثقافة الإيرانية الأصيلة التي تغلب عليها الذكورية». لكنّها ترى أنّ هذا الغياب لم يخلّف تأثيراً على مشاركة الإيرانيات في التصويت، لافتة إلى أنّ «51 في المائة من الناخبين الذين صوّتوا في الانتخابات السابقة لمصلحة الرئيس حسن روحاني، من النساء. وهذا مؤشّر إلى عدم تأثير هذا العامل في مشاركتهنّ».

وحاول المرشّحون للانتخابات الرئاسية استقطاب أصوات الناخبات الإيرانيات عبر إطلاق وعود برّاقة لهنّ، وقد وعد أحدهم بتسليمهنّ ثلاث وزارات، وآخر بمنح ربّات المنازل رواتب شهرية. لكنّ هذه الوعود بالنسبة إلى سلحشوري «غير قابلة للتحقق ولا تشمل طبقات اجتماعية كثيرة، لذلك لا تشجّع النساء على المشاركة». تضيف أنّ «الإيرانيات جزء من المجتمع ولا يمارسنّ التصويت على أساس الفصل الجنسي، إذ إنّ كثيرين من أعضاء الحملات الانتخابية للمرشّحين من النساء». لافتة إلى أنّ «نسبة مشاركتهنّ في الانتخابات لها علاقة بالمزاج الشعبي العام وتتبع القاعدة التي تقود المجتمع ككلّ». وعن الوعد بتخصيص راتب شهري لربّات المنازل، تقول سلحشوري إنّ «16 في المائة من الإيرانيات يملكنّ وظائف والبقيّة ربّات منازل. فلو كان هذا الوعد قابلاً للتطبيق، لكان تمكّن من توجيه كثيرات منهنّ إلى صناديق الاقتراع. لكنّه لا يؤخذ على محمل الجدّ لعدم إمكانية تطبيقه».

بعض الآراء

تنتقد الثلاثينية فاطمة جزايري الحاصلة على شهادة ماجستر، غياب المرأة بين المرشحين للانتخابات الرئاسية. وتقول لـ«العربي الجديد»، إنّه «حتى لمراعاة المظاهر لا تُعطى الأهليّة للنساء اللواتي يُمنحنّ فقط مناصب غير مهمة في الحكومة، مع الإشارة إلى أنّ الوعود الموجّهة إلى الإيرانيات ليست جادة نظراً إلى عدم وجود حضور مؤثّر لهنّ، سواء في الرئاسة أو في بقيّة المناصب المؤثّرة». تضيف جزايري أنّ لغياب المرشّحات «تأثيره على المشاركة في التصويت. لكنّني إذا وجدت مرشّحاً قوياً يمتلك المؤهلات اللازمة فسوف أشارك». وتوضح جزايري، وهي رائدة في مجال الأعمال وتدير شركة ناشئة في مجال تصميم الأزياء، أنّ «التفسير الخاطئ لـ«الرجل السياسي» في المادة 115 من الدستور الخاصة بمؤهّلات رئيس الجمهورية «أقصى الإيرانيات من الترشّح»، مؤكّدة من جديد أنّها سوف تشارك في الانتخابات فقط عندما تطمئنّ أنّ أحد المرشّحين «يمكنه القيام بإصلاحات جدية وحلّ الأزمات الكبرى في البلاد. وهنا لا فرق لديّ إذا كان المرشّح رجلاً أو امرأة».

أمّا الأربعينية معصومة، التي تعيش غربي طهران، فتقول لـ«العربي الجديد»: «لن أشارك في التصويت». وتعلّل قرارها بأنّ «نتائج الانتخابات محسومة من قبل، ومن الواضح أنّ السيّد (إبراهيم) رئيسي سيفوز فيها، إذ لا يوجد مَن ينافسه من بين المرشّحين». تضيف معصومة، وهي ربّة منزل، أنّ «غياب المرشّحات يشكّل علامة استفهام لديّ دائماً، لكنّني لا أظنّ أنّ وجودهنّ حالياً بين المرشّحين سوف يعود على الإيرانيات بنفع كبير، إلا إذا حصل تغيير جذري في الثقافة الاجتماعية والسياسية».

> قدّم 592 مواطناً إيرانياً أوراق ترشيحهم من بينهم 40 امرأة
>
> لا شخصيات بارزة من بين الإيرانيات اللواتي سجّلن ترشيحهنّ

من جهتها، تقول العشرينية آناهيتا، وهي طالبة جامعية، لـ«العربي الجديد»، إنّ «غياب المرشّحات بات أمراً عادياً للأسف، ولا مَن يسأل. فإذا مُنحت النساء فرصة للتنافس الرئاسي، لا شك في أنّني سوف أصوّت لإحداهنّ، في خطوة لترسيخ حضور المرأة في الترشيحات». تضيف: «أمّا في الوقت الراهن، فلم أحسم قراري بعد في ما يخصّ التصويت في هذه الانتخابات. إذا وجدت مرشّحاً قادراً على حلّ مشكلات البلاد فسوف أصوّت له». في الإطار نفسه، تؤكّد الثلاثينية رقية، وهي مدرّسة في الثانوية العامة، لـ«العربي الجديد»، أنّ ما يهمّها هو مصير بلادها والتشارك في الانتخابات، وتشير إلى أنّه «لكلّ من المرأة والرجل مجالات اختصاص»، مضيفة أنّ «النساء مدرسة تخرّج الحكام والمسؤولين».

(مرتضى نيكوبازل/ Getty)

29,330,269

عدد الناخبات الإيرانيات في الانتخابات الرئاسية الحالية، من بين 59 مليوناً و310 آلاف و307 ناخبين إيرانيين

رضيع غزي يحمل اسم أبيه بعد استشهاده

بعد استشهاد والده، تحوّل اسم تيم إلى محمود، تيمّناً به. فابن الأيام القليلة لن يكبر في كنفه، ولا بدّ من شيء يذكّره بذلك الأب الذي لم يعرفه

غزة ـ **امجد ياغي**

لم يقضِ الشهيد محمود المدهون البالغ من العمر 30 عاماً يوماً واحداً كاملاً مع طفله الذي رُزق به في الثامن من مايو/ أيار المنصرم، أي قبل ثلاثة أيام من بدء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. وبعد يوم واحد من العدوان، حملت الأمّ صغيرها وتوجّهت إلى منزل والدها بعد خروجها من المستشفى. وفي اليوم نفسه، في الثاني عشر من مايو/ أيار المنصرم، عندما توجّه محمود إلى منزله لإحضار ملابس مولوده الجديد وحملها إلى منزل جده، كان القصف الإسرائيلي أسرع منه. فأصيب عند مدخل منزله، ثمّ استشهد بعد يومين من ذلك.

اليوم، بعد استشهاد ربّ الأسرة، تعيش الآء سالم المدهون (27 عاماً) وحيدة مع ابنيها، المولود الجديد وأركان (أربعة أعوام)، وابنتها نسرين (ستة أعوام). يُذكر أنّ حالة الآء كانت حرجة بعدما خضعت لعملية قيصرية، وعادت إلى المستشفى بعد ثلاثة أيام من الولادة، بعد ظهور اصفرار على بشرة مولودها. واضطرت إلى البقاء مع صغيرها هناك نظراً إلى حاجته إلى عناية مركّزة.

وفي اليوم الثاني، تلقّى محمود اتصالاً يفيده بتحسّن حالة مولوده الجديد، فاصطحب زوجته والصغير إلى منزل والدها لتتعافى. طلبت منه إحضار ملابس لطفلهما من منزلهما، لكنّه قبل أن يتوجّه إلى هناك، قصد أحد المحال في سوق مخيّم جباليا لشراء ملابس إضافية لمولوده. وعندما وصل إلى منزله، راحت الطائرات الإسرائيلية تقصف منزل جيرانهم، فأصيب بجروح خطرة.

تخبر الآء «العربي الجديد» أنّ «زوجي نُقل إلى المستشفى على أثر إصابته الخطيرة من جرّاء القصف الإسرائيلي. وبعد ساعات قليلة، أعلن نبأ استشهاده. وقد أعلمنا بأنّه لو عاش كان سيعاني إعاقة دائمة. تمنّيت أن يكون الأمر كابوساً». تضيف الآء أنّ محمود «احتضن اللحظات أبنتا قبل أن تغتاله صواريخ الاحتلال. شعرت بقيام الحرب قبل الولادة، لكنّني لم أتوقّع أن أخسر أحد أفراد أسرتي».

في عام 2013، تزوّج محمود والآء، لكنّ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام 2014 جعلهما يعيشان تجربة صعبة. فنتيجة القصف الشديد والخوف، أجهضت الآء جنينها. هما كانا يقيمان في منزل والد زوجها في مشروع بيت لاهيا. وتتذكّر تلك اللحظات حتى اليوم، قائلة: «دخلت لأحضر امتعتي، ثمّ شعرت بالم في البطن، فأجهضت جنيني وهو لم يبلغ الشهرين بعد».

واليوم، تعاني الزوجة صدمة نفسية، وتشعر بأنّ زوجها «سوف يعود إلى المنزل ويطرق الباب فجأة». وتلفت إلى أنّها كانت قد اختارت اسم تيم لمولودها الجديد، لكنّه لم يُسجَّل في وزارة الداخلية إذ كان زوجها ينتظر الأحد 16 مايو/ أيار للقيام بذلك. وبعد استشهاد الوالد، قرّرت العائلة تسمية الصغير محمود تيمّناً به، خصوصاً أنّه لن يتعرّف إليه. تضيف الآء: «لا أستطيع مناداته بأيّ اسم، لا باسم زوجي ولا بالاسم الذي كنت قد اخترته له». من جهة أخرى، تقول: «لم أخبر طفلَي الأخيرَين عن استشهاد والدهما. ابني أركان قد يصدّق أنّ والده مسافر، لكنّ ابنتي نسرين تسألني دائماً: أين بابا؟ فأطفال الحيّ يردّدون أنّه في الجنة. أمّا أنا فأخبرها بأنّه مسافر ويحتاج إلى وقت طويل قبل أن يعود. لكنّهما يحضران الهاتف في كلّ مرة ويطالبانني بالاتصال بوالدهما حتى يحضر».

اليوم، يعيش أولاد محمود الثلاثة مع جدّهم محمد المدهون، في عائلة تتألف من عشرة أفراد قبل أن تصير 14 إذ أضيف إليها هؤلاء مع والدتهم، علماً أنّ للجدّ 13 ابناً. وكان محمد شاهداً على ما أصاب نجله، فهو حاول إغاثته وحمله مردداً: «إصحى بابا... إصحي... أولادك بيستنّوك». فهو كان يريد رؤية حفيده الجديد والاطمئنان على زوجة ابنه، لكنّ القصف صار عنيفاً. ثمّ وجد محمود مع شظايا في مختلف أنحاء جسده، خصوصاً في رأسه. ويشير إلى أنّه عندما توجّهوا بابنه إلى مستشفى كمال عدوان في بلدة بيت لاهيا، حُوّل إلى مجمّع الشفاء الطبي نظراً إلى خطورة حالته.

ولا يخفي محمد الحزن الكبير الذي يشعر به وهو يشاهد أمامه حفيده الجديد. وبعد انتهاء العدوان، سجّل حفيده باسم محمود وهو يبكي. ويستذكر أنّ ابنه قال له قبل يوم من إصابته التي أدّت إلى استشهاده: «لا أبالي بهذا العدوان الإسرائيلي، لكنّني أخشى أن يتأثر أبنائي بصدمات نفسية أو يشعروا بالذعر بسبب القصف». ويلفت محمد لـ«العربي الجديد» إلى أنّ «محمود عاش معنا في بداية حياته الزوجية لأنّه لا يعمل بشكل ثابت. لكنّه استقلّ في وقت لاحق في منزل بالقرب من أرضنا، في المنطقة نفسها، على بعد 40 متراً فقط منّا». يضيف أنّ «ظروفه كانت صعبة كحال الشباب هنا والخرّيجين. وهو حُرم من الدراسة الجامعية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم تمكّنه من توفير التكاليف اللازمة لذلك».

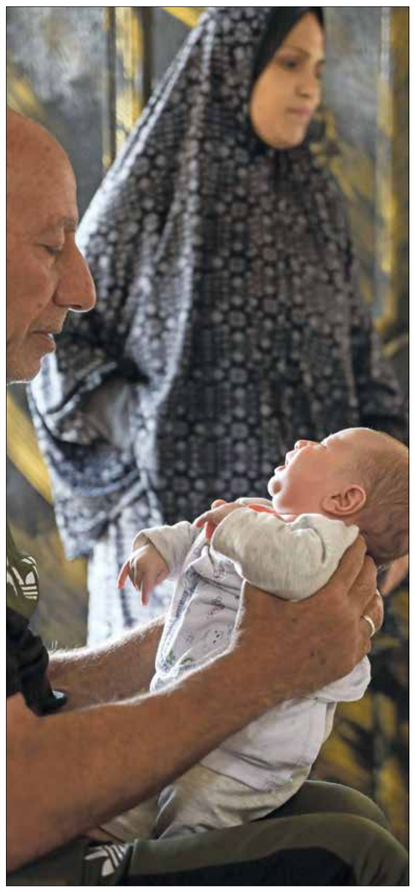
الصغير في كنف جدّه (محمد الحجار)

تلاميذ تونسيون يقاضون وزارة التربية

لا تتساهل وزارة التربية التونسية مع التلاميذ المتّهمين بالغش، فهي تعزلهم، بحسب ما يُوصَّف الوضع، وتبعدهم عن التعليم. لكنّ الجهات القضائية المعنيّة ترفض قرارات الوزارة في بعض الأحيان

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يبحث تلاميذ تونسيون عن تسويات مع القضاء تسمح بحصولهم على أحكام في شأن منحهم شهادة البكالوريا (الثانوية العامة) وتجاوزهم عراقيل تدابير مدرسية اتخذت ضدهم بذريعة محاولاتهم الغش في الامتحانات الوطنية، أو بسبب ارتكابهم مخالفات تأديبية. ويتزامن ذلك مع انتقاد ناشطين ومهتمين بالشأن التربوي «استمرار وزارة التربية في تطبيق سلم عقوبات تجاوزه الزمن، ويحرم التلاميذ من حق التعليم، ويؤثر في مسارهم الدراسي».

ويُطالب أولياء أمور تلاميذ وناشطون تربويون بتنفيذ مراجعة شاملة لمنظومة التأديب المدرسي سواء تلك المتخذة لمعاقبة حالات الغش في الامتحانات، أو لأسباب أخرى، وجعلها أكثر ملاءمة للواقع الجديد والتطورات الاجتماعية التي تؤثر في سلوك التلاميذ. وأثار الناشطون التربويون قضية العقوبات المدرسية إثر إصدار إدارة معهد في محافظة الكاف شمال غربي تونس قراراً بعزل تلميذة عن التعليم قبل أسابيع قليلة من تقدمها لامتحانات نيل شهادة البكالوريا، بعدما اتهمت مدير المعهد بالتحرش بها. وعرض هؤلاء الناشطون لحالات عزل مماثلة تعرض لها تلاميذ في السنوات النهائية من المرحلة الثانوية، والتي تسببت في إنهاء مسيرتهم الدراسية وحرمتهم من مواصلة التعليم، وصولاً إلى إحالة بعضهم إلى الشارع، وتوجهت أسر البعض نحو القضاء لمحاولة إبطال قرارات الطرد. كذلك، تداول الناشطون حالات متعددة لسهولة معاقبة تلاميذ عبر منعهم لمدة خمس سنوات من التقدم لامتحانات شهادة البكالوريا، بحجة الاشتباه في ممارستهم الغش. وطالب الناشطون الرئيس قيس سعيد بالتدخل لصالح التلاميذ، وإنقاذ مستقبلهم الدراسي. وفي حديثها لـ«العربي الجديد»، أفادت هند، وهي والدة تلميذ عزلته وزارة التربية العام الماضي بحجة تعمده الغش في امتحانات البكالوريا، أنّها حصلت على حكم قضائي من المحكمة الإدارية يطالب بإبطال القرار، استناداً إلى تقديم فريق الدفاع عن ولدها مجموعة أدلة تثبت عدم استخدامه الهاتف الخلوي خلال أحد الاختبارات. وأشارت هند إلى أنّ ابنها «خسر سنة دراسية كاملة كي يحصل على الحكم القضائي، وسيتقدم للامتحان مجدداً هذه السنة، لكنّه بالتأكيد لم يتجاوز الصدمة النفسية لما حصل، وتأثيرها على سلوكه نتيجة شعوره بالظلم». واعتبرت هند أنّ التلاميذ «هم الحلقة الأضعف في المنظومة التربوية، وضحايا لقرارات تربوية تعسفية لا تحترم حقوقهم في التعلّم. لذا نطالب بإعادة النظر في منظومة العقوبات المدرسية، والبحث عن أخرى تراعي المصلحة الأفضل للتلاميذ، وتحميهم من التسرب والفشل الاجتماعي الذي قد ينتج عنها، ويؤدي إلى انحرافات سلوكية خطرة».

> منظومة التأديب المدرسي لا تلائم الواقع والتطورات الاجتماعية
>
> ثمّة أسر توجّهت نحو القضاء في محاولة لإبطال قرارات الطرد

من جهته، طالب المحامي سامي الجربي، الذي ربح دعوى قضائية ضد وزارة التربية، العام الماضي، لصالح تلميذة جرى حرمانها من التقدم لامتحانات البكالوريا لمدة خمس سنوات، في حديثه لـ«العربي الجديد» الوزارة، بمراجعة قراراتها الخاصة بالعقوبات التي تفرضها على تلاميذ تشتبه في استعمالهم وسائل تكنولوجية بهدف الغش. وقال: «عقوبات العزل المدرسي تحرم التلاميذ من حقوقهم الدستورية في التعلّم، تنفيذاً للمادة 49 من الدستور الخاصة بالحقوق والحريات، علماً أنّه يحقّ للتلاميذ المطالبة بتعويض الضرر».

وطالب عضو البرلمان ياسين العياري، في حديث لـ«العربي الجديد» بأن يبذل المتخصصون التربويون والمشرعون مجهوداً مشتركاً لإحداث تغيير شامل في منظومة العقوبات المدرسية خلال المرحلة الثانوية، معتبراً أن «عقوبات العزل والإنذار عفا عليها الزمن، وأصبحت بالية». وأضاف: «العقوبات التي ما زالت وزارة التربية تطبقها صيغت بعقلية رادعة، وليست عقلية تربوية، ما زاد حالات التسرب الدراسي والانقطاع المبكر عن الدراسة». وأشار إلى أنّ «قائمة أمل وعمل المستقلة التي ينتمي إليها في البرلمان مستعدة للتعاون مع خبراء في التربية وعلم النفس لتقديم اقتراح قانون يقدّم بدائل عصرية للعقوبات المطبقة، تعزز أساليب فرض النظام والانضباط من دون أن تدفع التلاميذ لمغادرة مقاعد الدراسة».

في المقابل، أكد مدير قسم الحياة المدرسية، في وزارة التربية، مراد العزابي، أنّ الوزارة تنصف التلاميذ، وتبحث عن مصلحتهم الفضلى من خلال الاستجابة لكلّ قرارات القضاء الخاصة بإلغاء العقوبات التي تتخذها مجالس التربية في حقهم. وقال لـ«العربي الجديد»: «سمحت الوزارة هذه السنة لـ13 تلميذاً صدرت في حقهم قرارات عزل بسبب الغش، بالتقدم لامتحانات البكالوريا، بعدما ألغت المحكمة الإدارية العقوبات بحقهم، ما يعني أنّها تستجيب آلياً لكلّ القرارات التي يصدرها القضاء لمصلحة التلاميذ، وتعيد دمجهم في النظام التعليمي، لكنّها لا تستطيع في أيّ حال من الأحوال أن تحلّ بدلاً من أولياء الأمور أو التلاميذ إذا تخلوا عن حقهم في رفع دعاوى لإبطال العقوبات المدرسية».

ليست من بين الذين مُنعوا من الامتحانات (ياسين قايجي/ الأناضول)